



ينص البند الرئيس في جنيف الأول، وتبعا له الثاني الذي ننتظر انعقاده في 22 من هذا الشهر، على تشكيل هيئة حكم انتقالي من المعارضة والحكومة، تمهد الطريق أمام انتقال سلمي للسلطة، وانتخابات حرة ونزيهة بإشراف دولي، كما ردد مارارا المبعوث الدولي والعربي لحل الأزمة السورية، الأخضر الإبراهيمي.

هذا في الإطار العام، أما في التفاصيل، فليس ثمة شيطان واحد كامن، بل حشد من الشياطين الذين سيكون من غير المستبعد أن يضعونا أمام جنيف 3 و4، وربما أكثر من ذلك، ليس فقط لأن بشار الأسد لا يزال ممرا على أن يكون رئيس الهيئة الانتقالية، بل أيضا لأن غيابه لا يقلل من فعل أولئك الشياطين التي تتحدث عنهم.

من يستمع إلى بشار ومساعديه، يظن أن المعارضة قد هُزمت تماما في المعركة، وأن جميع فصائلها سترکع في جنيف تحت أقدام مماثلية، لكي يمنهم بعض الحقائب في حكومته المقبلة، وبعد ذلك سيتم ترتيب الأمر كما لو أنهم كانوا سياحا في الخارج، وسيعودون كل على حدة من أجل أن يمنحهم حق المشاركة في الحكومة.

في المقابل يتحدث بعض قادة الائتلاف الوطني كما لو أن ممثلي بشار سيأتون إلى جنيف لكي يقدموا لهم السلطة على طبق من ذهب، وسيمنحونهم حق تشكيل حكومة بكمال الصالحيات، بما في ذلك التحكم بالمؤسسات الأمنية والعسكرية، من دون أن يغيب عنها ممثلو السلطة، والنتيجة أنهم يتعاملون مع المشهد كما لو أن النظام وأركان التحالف الداعم له قد اقتنعوا بالهزيمة، ويريدون أن يتخلصوا من الاستنزاف بأية طريقة كانت.

لا النظام يبدو واقعا في الحديث عن استحقاقات جنيف 2، والغطرسة التي يبديها، ولا المعارضة ممثلة في الائتلاف تبدو كذلك، والأرجح أن كليهما يدركان ذلك تماما الإدراك.

الأول بإدراكه لحقيقة أن إيران وروسيا ترغبان؛ كما المجتمع الدولي في وقف التزيف، وإنها الأزمة، فضلا عن إدراكه لحقيقة عجزه عن حسم المعركة في غضون وقت قريب، رغم المساعدة الهائلة من إيران وحلفائها.

والثاني، أعني الائتلاف الذي يدرك أن الوضع لا يبدو في طريقه نحو حسم عسكري لصالح الثورة، فضلا عما تعانيه ساحتها (الثورة) من تناقضات، إلى جانب تمدد في الحالة الجهادية تدفع المجتمع الدولي إلى العمل على إيجاد مخرج يحول دون تفتت البلد، وتهديد أمن الكيان الصهيوني ودول الجوار.

الداعمون لطيفي معادلة جنيف يدركون ذلك كله، ولذلك تراهم يسابقون الزمن في مساعي تحقيق إنجاز على الأرض قبل

إيران تفعل ذلك عبر تكثيف وجودها على الأرض، وزيادة وتيرة الهجوم على الثوار؛ وال السعودية وتركيا وقطر أيضاً عبر محاولة توحيد بعض القوى والجهود من أجل تحقيق إنجاز على الأرض، وهو وضع جعل الكفة متعادلة بعض الشيء، إذ يحقق طرفاها بعض التقدم، ويعانيان كذلك من بعض التراجع، وإن بما المشهد خلال الأيام الأخيرة في صالح النظام. في ضوء ذلك كله، أعني تعادل ميزان القوى نسبياً بين الطرفين، وفي ظل ميل معظم الأطراف لإنهاء الأزمة، فإن صيغة "لا غالب ولا مغلوب" هي التي سيفتح عنها الجميع، لاسيما بعد التقاء الغرب وروسيا وإيران على هدف مطاردة من يسمونهم الإرهابيين، مع وجود مخاوف منهم لدى بعض داعمي الثورة أيضاً.

لكن المعضلة هي في الكيفية التي يمكن أن يجري من خلالها تنزيل الصيغة على الأرض:

أولاً: لأن بشار قد لا يوافق بالضرورة على العروض التي ستقدم له اعتقاداً منه بقدرته على فرض أجندته على الجميع. وثانياً: لأن الثوار على الأرض؛ قواهم الفاعلة على وجه التحديد، قد لا يقبلون بالاتفاق الجديد، ما سيدخل الجميع في أزمة من نوع آخر، بين سياسيين يقبلون بالحل (إذا قبلوا أصلاً، أو قبلت أطراف منهم ورفضت أخرى)، وآخرين يحملون السلاح ويرفضون الحل المعروض.

معادلة معقدة، بل بالغة التعقيد، لا يزعم أي أحد مهما كان أن يوسعه الإجابة على أسئلتها التالية، ما يرجح أن الأزمة لم تبلغ نهايتها بعد، ولا زال بالإمكان الحديث عن تعقيدات ونزيف لا يُستبعد أن يطول، وقد يعتمد على تطورات أخرى في المنطقة، وليس فقط على سير المعارك على الأرض في سوريا.

[الدستور الأردني](#)

[المصادر:](#)